ملخص ردود النقابات كما جاءت في النشرة الليلية الأخيرة للقناة الثانية 11.15 من يوم الإثنين 2008/04/21

اقتراحات الحكومة لا ترقى الى مستوى ما :الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالبه رغم الفرصة التي أعطيت لهذه الحكومة قصد الاستجابة لمطالب الشغيلة..

الحكومة قامت بجرأة كبيرة للتجاوب مع :الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مطالب النقابات وإن كانت اقتراحات الحكومة لا تستجيب لمطالب النقابات. بالظرفية الصعبة التي عليها المغرب حاليا نعترف:الاتحاد الوطني للشغل التجاوب مع المطالب النقابية والتعلق بهذا لكن هذا لا يعفي الحكومة من الحلول كما أننا لا نطالب بالمعجزات السبب فالحكومة وجدت لإيجاد. التعويضات بعيدة عن ما كنا ننتظره الأجور:الفديرالية الديمقراطية للشغل لم تذكر قط .نقط أخرى بعيدة كل من الحكومة كما أن الترقية الإستثنائية البعد بيننا وبين التصور الحكومي.

ملاحظة:1/ اجتماع الغد 2008/04/22 سيكون مع الاتحاد العام للمقاولات. 2/ هناك جولة رابعة سيتم عقدها في الأيام المقبلة.

****

**** **********

22/04/2008

الصباحية العدد 198 الصفحة الأولى الثلاثاء 22 أبريل 2008 رضوان الرمضاني :
****
****

الأموي : ما نبقاوش نضحكو على المغاربة.
إن التعامل ممع مجلس المستشارين تطبيق ل" تشاورها وما تديرش برايها" لذلك "جمعنا وطوينا".

تشاؤم ورفض لنتائج الحوار الاجتماعي في جولته الأخيرة حميد السموني مكتب الرباط.
نوبير الأموي : لنا امل في تدخل جلالة الملك من اجل إنقاذ الحوار الاجتماعي.

العلم العدد 21026 الثلاثاء 22 أبريل 2008 الصفحة الأولى:
********** ****
الجولة الثالثة من الحوار الاجتماعي الحكومة عرضت زيادة في الأجور الدنيا بنسبة 10 في المائة
اقتراح رفع التعويضات العائلية إلى 200 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل

المساء العدد 495 الثلاثاء 22 أبريل 2008 الصفحة الأولى عبد الإله سخير/عبد الحق بلشكر:

****
****

أزريع: لايمكن التكهن بما سيؤول إليه الوضع في حال تنفيذ الإضراب العام.
مفاوضات الحكومة والنقابات فشلت والأموي يهدد بالإضراب العام.

الحكومة تقترح الرفع من السميك ب10 في المائة لبشمل 340 ألف موظف. الرباط إدريس الكنبوري : الصفحة 3

وحكومة عباس الفاسي، بعد جولتين انطلقت أمس الجولة الثالثة من الحوار الاجتماعي بين المركزيات النقابية خلفية الارتفاع المتوالي في أسعار المواد الأساسية وتدني القدرة سابقتين شهدتا شد الحبل بين الجانبين، على للشرائح الفقيرة والمتوسطة الشرائية.
الحوار الاجتماعي، تعرض فيها وحصلت «المساء» على المقترحات المفصلة للحكومة في هذه الجولة الثالثة من بنسبة 10 في المائة في أفق سنة 2011، بمعدل أسرع من معدل على النقابات الرفع من الحد الأدنى للأجور الحكومة، في هذا الاجتماعية السابقة، الذي كان يتراوح ما بين 1.8 بالمائة قبل 2007، وتقترح الحوارات السلالم من 1 إلى 7، في الفترة ما بين 2008 و2011، السياق، زيادة بنسبة 2.1 إلى 3.4 في المائة في ما يخص الصغار سيتم فيه تخفيض الضريبة على الدخل. وتشمل هذه الزيادة رفع أجور الموظفين وذلك في الوقت الذي الذي سيهم 340 ألف موظف، حيث يتم بـ20 في المائة، أي بزيادة 300 درهم شهريا ابتداء من 2009، الأمر المقبلة القضاء على «السميك» انطلاقا من السنة.
المائة، لتتراوح ما بين 432 درهما أما الموظفون من السلمين 10 و11 فسيتم الرفع من أجورهم بنسبة 10 في و2800 درهم شهريا، حسب السلالم.
الاجتماعي مع النقابات الذي وبخصوص التعويضات العائلية، تقترح الحكومة، في سلة عرضها في هذا الحوار بنسبة 12 إلى 20 في المائة، لتتراوح ما بين 150 إلى 200 درهم يأتي قبيل فاتح ماي «عيد العمال»، الرفع منها الثلاثة الأولين للأطفال.
الدخل الذي سيبدأ انطلاقا من وتعتبر هذه الزيادات، حسب مقترحات الحكومة، نتيجة للتخفيض من الضريبة على منه 250 ألفا من مستخدمي الوظيفة العمومية يناير القادم وحتى يناير 2011، حيث سيستفيد.
من أجورهم بـ10 في المائة في وتنطبق نفس المقتضيات على موظفي القطاع الخاص الذين تقترح الحكومة الرفع سنويا، وكذا على المتقاعدين في القطاعين العام والخاص أفق 2011 في شكل دفعات بنسبة 2.5 في المائة.
موظفي السلم رقم 1 بنسبة 13.3 بالنسبة إلى السلالم، تتضمن مقترحات الحكومة على النقابات الرفع من أجور والرفع من أجور موظفي السلمين 2 و3 بنسبة 12.2 إلى 16.5 في إلى 18 في المائة، بمبلغ 300 درهم شهريا، في المائة بمبلغ درهم شهريا، ومن أجور موظفي السلالم من 4 إلى 7 بنسبة 10.4 إلى 15.1 300 المائة بمبلغ في المائة بمبلغ يتراوح بين 316 إلى 459 10.4 300 إلى 359 درهما شهريا، ومن أجور السلمين 8 و9 بنسبة يتراوح فسيرتفع، حسب مقترحات الحكومة، بنسبة 10.4 إلى 11.2 في المائة بمبلغ درهما شهريا، أما السلم 10 المائة، لتتراوح الزيادة فيه ما بين ما بين 432 إلى 655 درهما شهريا، والسلم 11 بنسبة 10.4 إلى 11.5 في 722 إلى 1316 درهما شهريا.

الصفحة 2 ::كيف تقرؤون انسحاب برلمانيي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من مجلس المستشارين؟
يحتاج إلى مجهود كبير لكي نفهم خلفياته. أعتقد أن قرار انسحاب برلمانيي الكونفدرالية من الغرفة الثانية لا < القرار مرتبطة باقتراب عيد العمال في فاتح ماي. فقد اعتدنا على مثل هذه وأعتقد أن القراءة الأولية لهذا تعلل قرار انسحابها من مجلس التحركات داخل النقابات عند اقتراب محطة فاتح ماي رغم أن الكونفدرالية وهذا الأمر، في نظري، غير صحيح لأن المجلس له دور كبير. المستشارين بكون هذا المجلس لا يقوم بأي دور السياق، تمكنا من وليس مؤسسة عاطلة كما يروج ذلك البعض، بل هناك إنتاج منتظم. وفي هذا في مجال التشريع افتتحناها الثلاثاء المنصرم. ثم إن القول بأن المجلس المصادقة على 6 مشاريع قوانين خلال الدورة الربيعية التي المغرب في للانسحاب منه، لأن البرلمان مهمته هي التشريع ومراقبة الحكومة وتمثيل لا دور له ليس مبررا بقضية ارتفاع الأسعار، فكان المطلوب أن إطار العلاقات الخارجية. أما في ما يخص ربط الانسحاب من المجلس المفتوح حاليا مع الحكومة ننتظر نتائج الحوار الاجتماعي.

- هل تعتقد أن قرار انسحاب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من الغرفة الثانية من شأنه أن يعجل بتعديل دستوري يلغي هذه الغرفة؟
إذ لا يمكن أن نلغي الغرفة الثانية فقط لا علاقة لقرار الانسحاب من الغرفة الثانية بقضية التعديل الدستوري، <

تعديل الدستور له مسطرة قانونية معروفة. ولا ينبغي أن ننسى أن الغرفة لأن 9 أشخاص انسحبوا منها. ثم إن بالإجماع من طرف الشعب الثانية هي مؤسسة دستورية تم إحداثها بموجب دستور 96 الذي تم التصويت عليه سارية المفعول إلا إذا صادق عليها البرلمان بغرفتيه الأولى المغربي، كما أن جميع مشاريع القوانين لا تصبح والثانية.

سياسية للضغط على الحكومة، فيما هناك من يرى في انسحاب برلمانيي الكونفدرالية من الغرفة الثانية ورقة - النقابة لإشعاعها. ما هو تعليقك على هذه الآراء؟ يرى آخرون أن القرار خطوة لاستعادة
ذلك لازلت أنتظر من الأخ الأموي لا تعليق لدي على هذه الآراء لأني شخصيا فوجئت بقرار الانسحاب، ومع < أني أقوم حاليا بعدة مجهودات ليتم هذا التراجع لأن مصلحة الوطن أن يعلن تراجعه عن قرار الانسحاب. وأؤكد الطبقة الشغيلة بمراجعة قراره الاعتبارات. ولنا أمل في قيام الأخ الأموي المعروف بالدفاع عن مصالح فوق كل المرحلة السياسية الدقيقة التي تجتازها البلاد حتى نتمكن من لأن مصلحة الوطن لها الأولية خصوصا في هذه الإكراهات والتحديات المطروحة علينا مواجهة.

رئيس مجلس المستشارين*.

شبح إضراب 1981 بالبيضاء و1990 بفاس يخيم على المغرب بعد قرار إضراب الكونفدرالية :الصفحة 4.
الإضراب العام يهدد بالإنفجار الإجتماعي.
الكونفدرالية الديموقراطية للشغل تهديداتها ينتظر أن تشتعل الساحة الاجتماعية في الأسابيع المقبلة إذا ما نفذت استقالة عشرة من برلمانييها في مجلس المستشارين، وتتجه الأنظار إلى رد بخوض الإضراب العام، في أعقاب قرار الإضراب أو التراجع عنه، المكتب التنفيذي للكونفدرالية الذي من المقرر أن يجتمع في القريب لاتخاذ فعل القرار على ضوء نتائج الحوار الاجتماعي بعدما فوض له المجلس الوطني للنقابة اتخاذ.
قرار الانسحاب من الغرفة الثانية له ونفى عبد الرحيم الرماح، أحد برلمانيي الكونفدرالية المنسحبين، أن يكون مكاسب في الحوار الاجتماعي، وقال إن «الانسحاب جاء بسبب علاقة بالضغط على الحكومة للحصول على تفاعل الحكومة مع الغرفة الثانية التي تعرف كثيرا من الغيابات، وتتميز بضعف المبادرة وعدم انعدام فعالية البرلمانيين الذين يحضرون عمليا للغرفة الثانية يتراوح بين مبادرات بعض الفرق». وأشار الرماح إلى أن عدد المساء أن مما يبين، حسب رأيه، أنه ليست هناك جدوى من وراء هذه الغرفة. وعلمت 270 50 و70 من أصل وأعضاء من الحكومة تميزت بحضور جلسة الحوار الاجتماعي التي انطلقت منذ صباح أمس بحضور النقابات الأموي، وحرص الوفد على أن يبين للحكومة أن «الانسحاب من وفد الفريق الكونفدرالي الذي يرأسه نوبير الكونفدرالية يجب لا علاقة له بالحوار الاجتماعي». وقال الرماح إن هناك حدا أدنى تضعه مجلس المستشارين الإضراب العام. ومن النقط التي تؤكد عليها نقابة الأموي على الحكومة الاستجابة له وإلا فإنه سيتم اللجوء إلى النقابية. وحول من الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع الزيادة في الأسعار، وضمان الحريات هناك: الزيادة في الإضراب العام، بفعل محدودية وزنها، قال الرماح: يشكك في قدرة النقابة على التأثير على الحكومة من خلال «النقابة لازالت قوية وسيظهر ذلك من خلال الإضراب العام في حال تنفيذه «هذا غير صحيح لأن.
في هذه الفترة التي يعرف ويتخوف المراقبون من عودة ظاهرة الإضراب العام إلى الساحة الاجتماعية خاصة وقال عبد القادر أزريع، الفاعل النقابي والمتتبع للشأن فيها المغرب ارتفاعا للأسعار وغليانا اجتماعيا، الانفلات أمر » :يمكن التكهن بما سيكون عليه الوضع في حالة تنفيذ الإضراب العام، وقال الاجتماعي، إنه «لا العام، مثل ما وقع في مدينة صفرو»، وأشار أزريع وارد، ولكنه وقع بدرجات متفاوتة قبل اتخاذ قرار الإضراب يتحمل مسؤوليته في الإضراب العام، «لكن السؤال المطروح هو هل سيتمكن من إلى أن الأهم هو وجود طرف «التحكم في التطورات بعد الإضراب.
الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الوطني ورغم تراجع قوة الكونفدرالية في الساحة النقابية بسبب الانشقاق عن حزب أنه «لا يجب الربط بين القدرة التنظيمية للنقابة ومسألة الانخراط في الاتحادي، إلا أن الباحث محمد ضريف يرى مناهضة الأسعار، وهناك الإضراب»، وقال: «الآن هناك وضعية اجتماعية حساسة، حيث ظهرت تنسيقيات التحاق الفئات غير المؤطرة سياسيا ونقابيا قد يؤدي إلى انفلاتات استياء لدى فئات اجتماعية كثيرة، وبالتالي فإن الكونفدرالية، أو أحداث 1990 بتجربة إضراب 1981 في البيضاء، الذي دعت إليه مركزيات نقابية منها شبيهة «بفاس، التي خلفت قتلى وجرحى.
وفد الاتحاد المغربي للشغل وللإشارة فإن هناك عددا من بوادر اتجاه الكونفدرالية إلى الإضراب، خاصة أن الموقف الذي قد تتبناه الكونفدرالية رفض أمس عرض الحكومة في الحوار الاجتماعي، وهو.

الصباح العدد 2499 الثلاثاء 22 أبريل 2008 الصفحة الأولى نادية البوكيلي الرباط:
****
****

المخارق: الحكومة فشلت في تدبير الملف الإجتماعي.

1 اضغط على

الصفحة 2: عكاشة يستعطف الأمويين للتراجع عن استقالتهم. عبد الله الكوزي مكتب الرباط.
في المائة نسبة الزيادة في الأجور في أفق 2011 10.

2اضغط على

****
********** **
المغربية:
****

انسحاب الكونفدرالية من البرلمان نهائي
الدارالبيضاء: عبد اللطيف فدواش | المغربية22.04.2008 | 18:03

الديمقراطية للشغل، إن قرار الانسحاب قال عبد القادر الزاير، نائب الكاتب العام للمركزية العمالية الكونفدرالية

مجال للتراجع عنه من مجلس المستشارين "قرار نهائي لا".
ضرورة مراجعة المقترحات التي تقدمت " مشيرا إلى أن الوزير الأول، عباس الفاسي، والحكومة، على اقتناع بـ
أمس الاثنين، قبل فاتح ماي المقبل بها الحكومة في جلسة الحوار الاجتماعي".

أمس الاثنين، مباشرة بعد انتهاء جلسة المفاوضات مع ظهر "وأوضح الزاير، في تصريح لـ "المغربية
الغرفة الثانية الانسحاب لا علاقة له بمفاوضات الحوار الاجتماعي، لكنه موقف مبدئي من الحكومة، أن قرار
للبرلمان، التي اعتبرها "لا تعمل بالشكل الذي كان ينتظر منها".

الحكومة تقدمت بمقترحات تهم أن وحول نتائج مفاوضات جلسة الاثنين من الحوار الاجتماعي، أكد الزاير
الجلسة السابقة، لكن لا تستجيب للحد الأدنى لمطالب المركزية الجانب المادي، اعتبرها متقدمة عن مقترحات
دش العمالية (ك).

أوضح الزاير أن "المفاوضات لم وفي رد على سؤال لـ "المغربية" حول قيمة الأرقام التي تقدمت بها الحكومة،
أن الوزير الأول وأعضاء الحكومة الحاضرين في جلسة المقابل أكد تصل إلى مرحلة تقديم الأرقام"، لكن في

ماي المقبل الكونفدرالية الديمقراطية، ووعدوا بمراجعة مقترحاتهم وتقديم الرد قبل فاتح أمس، اقتنعوا بمطالب.

والنصف صباحا، متأخرة بنصف وأكدت مصادر مقربة من الكونفدرالية أن جلسة الحوار انطلقت في التاسعة والنصف ظهرا ساعة عن موعدها المحدد، ودامت إلى حدود الواحدة.
يوم السبت الماضي بالدارالبيضاء، يذكر أن المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قرر في اجتماعه وطني عام، أرجئ تحديد تاريخه إلى ما بعد جلسة الحوار الانسحاب من مجلس المستشارين، وخوض إضراب الاثنين الاجتماعي ليوم أمس.

مجلس المستشارين، "لقصوره واقترح المكتب التنفيذي على أعضاء المجلس الوطني اتخاذ قرار الانسحاب من الحكومة، وما يطبع أشغاله من بؤس في التعاطي مع القضايا في القيام بمهامه وأدواره في التشريع ومراقبة مستقبل المغرب، فضلا عن غياب التصور في معالجة الملفات المختلفة الوطنية التي تحكم".

التفاصيل

جريدة المساء

ABOUHOUSAM

مفاوضات الحكومة والنقابات فشلت والأموي يهدد بالإضراب العام

عبد الاله سخير
عبد الحق بلشكر

الاتحاد المغربي للشغل، لم يلق العرض الحكومي الجديد، الذي تقدمت به الحكومة صبيحة أمس أمام وفد وطني للاتحاد المغربي للشغل، إن العرض الحكومي لم الترحيب الذي كانت تنتظره. وقال فاروق شاهير، أمين لـ«المساء»، أن الشغيلة المغربية ولا إلى طموحاتها وبالتالي تم رفضه، وأضاف، في تصريح يرق إلى انتظارات الحكومة، خلال هذا اللقاء، الزيادة في الحد الأدنى للأجر أجهزة نقابته ستجتمع لاتخاذ القرار المناسب. وعرضت زيادة إلى 1870 درهما بنسبة 10 % موزعة على أربع سنوات بنسبة 2.5 % كل سنة، أي الذي يصل حاليا حوالي 46 درهما.
درهما عن كل طفل بدل 30 درهما وفي ما يتعلق بالتعويضات العائلية، اقترحت الحكومة هذه المرة زيادة 50 حافظ مقترحها بخصوص تخفيض الضريبة عن الدخل على نفس التي اقترحتها في الجولة السابقة، في حين مرة في السابق، أي بتخفيضه بنقطتين من 42 % إلى 40 % في أفق سنة 2009 وتنزيله الطرح الذي تقدمت به

أخرى بنقطتين في أفق 2011.
بسيط تمثل في منح الحكومة مزيدا وفد الكنفدرالية الديمقراطية للشغل عبر هو الآخر عن نفس الموقف، مع تعديل وتحسينها. وأكد عبد القادر الزاير، في تصريح لـ«المساء»، أنه بالفعل قد من الوقت من أجل تعديل مقترحاتها الشغيلة المغربية، وأنهم لذلك طلبوا جاءت الحكومة هذه المرة بعرض جديد، لكنه لم يرق إلى ما كانت تطمح إليه قبل فاتح ماي المقبل منها أن تعمل على تحسينه والرد عليهم.
اللقاء، أوضح الزاير أنهم لم الذي كان مقررا أن يتم الإعلان عنه عقب هذا وبخصوص قرار الإضراب العام يمنحوا الحكومة مزيدا من الوقت من أجل تحسين عرضها يشيروا إلى توقيت إعلانه وبالتالي ارتأوا أن.
في هذه الفترة التي يعرف ويتخوف المراقبون من عودة ظاهرة الإضراب العام إلى الساحة الاجتماعية خاصة وقال عبد القادر أزريع، الفاعل النقابي والمتتبع للشأن فيها المغرب ارتفاعا للأسعار وغليانا اجتماعيا، العام، وقال: يمكن التكهن بحالة الاستقرار وبما سيكون عليه الوضع في حالة تنفيذ الإضراب الاجتماعي، إنه «لا قرار الإضراب العام، مثل ما وقع في مدينة «الانفلات أمر وارد، ولكنه وقع بدرجات متفاوتة قبل اتخاذ هو وجود طرف يتحمل مسؤوليته في الإضراب العام، «لكن السؤال صفرو»، وأشار أزريع إلى أن الأهم في الساحة سيتمكن من التحكم في التطورات بعد الإضراب». ورغم تراجع قوة الكونفدرالية المطروح هو هل الوطني الاتحادي، إلا أن الباحث محمد ضريف النقابية بسبب الانشقاق عن حزب الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر القدرة التنظيمية للنقابة ومسألة الانخراط في الإضراب»، وقال: «الآن هناك يرى أنه «لا يجب الربط بين لدى فئات اجتماعية كثيرة، وضعية اجتماعية حساسة، حيث ظهرت تنسيقيات مناهضة الأسعار، وهناك استياء ونقابيا قد يؤدي إلى انفلاتات شبيهة بتجربة إضراب 1981 في وبالتالي فإن التحاق الفئات غير المؤطرة سياسيا خلفت قتلى وجرحى دعت إليه مركزيات نقابية منها الكونفدرالية، أو أحداث 1990 بفاس، التي البيضاء، الذي».

العرض الجديد للحكومة:

- زيادة 188 درهما في السميك على مدى أربع سنوات
- زيادة 50 درهما في التعويضات العائلية
- تخفيض الضريبة على الدخل بنقطتين من 42 إلى 40 % ابتداء من 2009
- زيادة 350 درهما للموظفين المرتبين في السلالم من 1 إلى 7
- زيادة 400 درهم للموظفين المرتبين في السلمين 8 و9
- زيادة ما بين 430 و1316 درهما بالنسبة إلى الموظفين المرتبين في السلم 10 و11

مطالب النقابات:

- الرفع من السميك ليصل إلى 3000 درهم عوض 1 870 درهما
- الرفع من التعويضات العائلية لتصل إلى 300 درهم للطفل عوض 150 درهما
- زيادة عامة في أجور جميع موظفي الدولة بنسبة 30 في المائة
- تخفيض الضريبة على الدخل بأربع نقط لتصل إلى 38 في المائة ابتداء من 2008
- مأسسة الحوار الاجتماعي
- ضمان الحريات النقابية

الأحداث المغربية العدد 3362 الثلاثاء 22 أبريل 2008 الصفحة الثانية:
الحكومة تقترح تخفيض الضريبة على الدخل والزيادة في الأجور ورفع التعويضات على الأبناء غلى 200 درهم في الشهر.
النقابات ترفض مقترحات الحكومة ةتنتظر جولة رابعة من الحوار
تصريحات النقابات:
نائب الكاتب العام للكنفدرالية الديمقراطية للشغل : مقترحات الحكومة ما زالت بعيدة عم عبد القادر الزاير طموحات الطبقة العاملة.
ننتظر ان تجيبنا الحكومة قبل فاتح ماي. أقنعناهم بان هذه المقترحات غير كافية وبالتالي طالبناهم بالمراجعة و وتعديل جدولتها و طلبنا ان تجيبنا قبل فاتح ماي . لم نتفق على أي شيء ولكم طالبنا بتعديل تلك المقترحات بالرغم من ذلك مرت المفاوضات في ظروف عادية وكل طرف طرح مواقفه بكل حرية.
المغربي للشغل : الاقتراحات الجديدة للحكومة لا ترقى لمطالب نائب الأمين العام للاتحاد الميلودي مخاريق في القطاع الخاص أو العمومي أو شبه العمومي الشغيلة سواء.
الحكومة تناست الأجور الأخرى في القطاع الخاص.

دفعتين بالنسبة للسلاليم 1 إلى 9 في قطاع الوظيفة العمومية بالنسبة للوزارات اقترحت الحكومة الزيادة في شكل المقبلة ، سيبدأ العمل بها ابتداء من يوليوز المقبل والثانية ابتداء من السنة من 300 إلى 460 درهم الزيادة الأولى قارنا نسبة الزيادة التي جاءت بها الحكومة وهو الاقتراح الذي رفضته نقابتنا و اعتبرته دون المستوى إذا ما الأسعار بنسبة الزيادة التي تعرفها.

****
********** **********

Edition électronique du 22/4/2008

Les syndicats rejettent l'offre du gouvernement · **«Ridicule», estiment l'UMT et la CDT**

· «Insuffisante», selon l'UGTM

14 milliards de DH. C'est ce que va coûter l'offre du gouvernement aux syndicats dans le cadre du dialogue social, selon les premières estimations du ministère de l'Economie et des Finances. Un montant qui englobe tant l'amélioration du revenu des salariés que l'augmentation du Smig et des allocations familiales ainsi que la baisse de l'IR. L'offre du gouvernement ne fait pas, du moins pour le moment, mention d'une quelconque baisse de l'IS ni de la TVA.

Ainsi, le cabinet du Premier ministre Abbas El Fassi est en faveur d'une amélioration du revenu général touchant toutes les catégories de salaires. Celle-ci serait «en moyenne de 10% à l'horizon 2011». Son rythme de croissance serait «plus rapide que celui accordé lors des précédents dialogues sociaux». Il a été, en effet, de 1,8% en moyenne annuelle avant 2007. Il sera de 2,1 à 3,4% pour les échelles de la fonction publique entre 2008 et 2011. Pour les échelles de 10% et plus, le rythme va passer de 0,9% avant 2007 à 2% entre 2008 et 2011. L'on tient à rappeler auprès du cabinet El Fassi que les augmentations de salaire proposées interviennent après celles déjà concédées entre 2002 et 2005.

On estime, d'autre part, qu'en intégrant les allocations familiales, la hausse du revenu général serait de 12 à 20%. Le gouvernement propose dans ce cadre une augmentation nette de 50 DH. Les allocations familiales devraient ainsi passer de 150 à 200 DH pour les trois premiers enfants. Les petits salaires ne sont pas en reste. Le gouvernement propose une augmentation de près de 20% qui se traduirait par une hausse du revenu minimale de 300 DH par mois dès 2009. On signale auprès du cabinet El Fassi que quelque 340.000 fonctionnaires sont concernés par cette mesure. De même, l'offre du gouvernement promet que, dès janvier 2009, aucun salarié de la fonction publique ne sera en dessous du Smig. La Primature veut ainsi «corriger» une situation qui lui a été reprochée depuis le début, il y a quelques semaines, du dialogue social: l'Etat-employeur qui rémunère en desous du Smig.

L'offre du gouvernement n'a pas oublié «la classe moyenne», principalement les catégories classées dans les échelles 10 et 11 de la fonction publique. Cette offre porte sur une «amélioration du revenu autour de 10%». Concrètement, elle varierait entre 432 et 2.800 DH par mois et serait le résultat de la baisse de l'IR qui entrerait en vigueur en deux temps: janvier 2009 et janvier 2011.

Concernant le secteur privé, le gouvernement propose une revalorisation de 10% du Smig à l'horizon 2011. Dès juillet 2008, le Smig devrait être augmenté de 2,5%. Un

taux qui sera reconduit annuellement entre 2009 et 2011. Soit, donc, une offre sur deux ans et demi. Les salariés du secteur privé devraient également bénéficier d'une hausse des salaires consécutive à la baisse de deux points de l'IR. Le gouvernement propose aussi une amélioration de 20% des pensions minimales de retraite dans les secteurs public et privé. Elles passeraient ainsi de 500 à 600 DH.
Maintenant, qu'en pensent les centrales syndicales? La réaction de l'Union marocaine du travail (UMT) ne s'est pas fait attendre. Dès hier, quelques instants à peine après la réunion avec le Premier ministre, la centrale a rejeté en bloc l'offre du gouvernement. Miloudi Mokharik, secrétaire général de ce syndicat, a, dans une déclaration à L'Economiste, expliqué que ce «rejet est dû au fait que l'offre du gouvernement est bien en-deçà des attentes et des aspirations des salariés tant dans le secteur public que dans le privé». Selon Mokharik, son syndicat a «protesté contre cette offre ridicule qui ne fera qu'approfondir les disparités sociales». A commencer par «l'insignifiante augmentation du Smig qui, dans l'offre gouvernementale, est de moins de 50 DH par mois alors que les hauts commis de l'Etat bénéficieraient d'une augmentation mensuelle nette de 4.000 DH», souligne Mokharik.
Même son de cloche du côté de la Confédération démocratique du travail (CDT). La centrale de Noubir Amaoui a également rejeté l'offre du gouvernement. «Le cabinet El Fassi doit faire un effort supplémentaire s'il tient à la poursuite du dialogue sur la base de la bonne foi», estime-t-on auprès de la centrale. Menace à peine voilée sur l'éventualité d'un retrait de la centrale du processus. «Nous ne souhaitons pas de rupture, mais nous attendons quand même du concret de la part du gouvernement de Si Abbas», indique un responsable à la centrale.
Pour sa part, l'Union générale des travailleurs du Maroc (UGTM) proche du Parti de l'Istiqlal dont le Premier ministre Abbas El Fassi est le secrétaire général, a déjà fait savoir que «les propositions du gouvernement ne répondent pas à son cahier revendicatif et donc aux aspirations et attentes de la classe ouvrière». Elle demande, en conséquence, au gouvernement de «faire un effort supplémentaire pour permettre aux salariés de faire face notamment à l'augmentation du coût de la vie».
A l'heure où nous mettions sous presse, El Fassi recevaient encore la FDT et l'UNTM respectivement proches de l'USFP et du PJD. Le troisième round des négociations va se poursuivre par une rencontre entre le gouvernement et la Cgem en fin de semaine.

Jamal Eddine HERRADI

23/04/2008

الحكومة تقترح زيادات في الأجور بين 300 و459 درهما23.04.2008 | 09:22الدارالبيضاء: عبد اللطيف فدواش | المغربية اقترحت حكومة عباس الفاسي على المركزيات النقابية زيادة في الأجر الصافي للموظفين المرتبين من السلم 1 إلى السلم 9، بمبالغ تتراوح بين 300 و459 درهما، يجري تنفيذها على مرحلتين، ابتداء

نوبير الأمويوزيادة لا تقل عن 432 من فاتح يوليوز المقبل. درهما، للموظفين المرتبين في السلم 10 فما فوق، تطبق على مرحلتين، ابتداء من يناير 2009، وترتفع حسب الاستفادة من التخفيض من الضريبة على الدخل، الذي سينتقل من 42 في المائة إلى 40 في المائة، ثم من 40 في المائة إلى 38 في المائة، وسيكون هذا التخفيض شاملا لجميع أشطر الضريبة على الدخل.

بمقابل ذلك، التقت تقييمات ممثلي المركزيات النقابية، الذين استقت" المغربية" مواقفهم من نتائج الجلسة الأخيرة من الحوار الاجتماعي، في الاتفاق على أن مقترحات الحكومة لم ترق إلى انتظاراتهم، وهدد بعضهم بالإضراب العام، فيما أرجأ آخرون الحسم في الموقف إلى حين انعقاد أجهزتهم القيادية.

وهكذا لوح قيادي مسؤول بالفدرالية الديمقراطية للشغل بخوض المركزية النقابية إضرابا وطنيا ردا على "عدم تجاوب الحكومة مع مطالب الشغيلة، بعد الجولة الثالثة من المفاوضات الخاصة بالحوار الاجتماعي بداية الأسبوع الجاري"، فيما اعتبر مسؤول كونفدرالي أن قرار الإضراب الوطني العام ما زال قائما.

وكان الوزير الأول، عباس الفاسي، مرفوقا بعدد من الوزراء، عقد أول أمس الاثنين بالرباط، اجتماعات مع وفود عن قيادات الاتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والفيدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بقيادة ميلودي مخارق، ومحمد نوبير الأموي، ومحمد بنجلون أندلسي، وعبد الرحمان العزوزي، ومحمد يتيم.

وقال عبد الحميد فاتحي، نائب الكاتب العام للفدرالية، إن مقترحات الحكومة التي تهم دعم القدرات الشرائية للشغيلة، خاصة رفع الحد الأدنى للأجر، والزيادة في الرواتب "قاصرة عن الاستجابة للحد الأدنى لمواجهة الظروف المعيشية في الوقت الراهن."

وأشار فاتحي إلى أن مقترحات الحكومة بالتخفيض من الضريبة على الدخل بدوره "مقترح قاصر عن الاستجابة لمطالب الشغيلة."

وأكد فاتحي أن المجلس الوطني للفدرالية سيتخذ في اجتماعه المقبل الصيغة المناسبة للرد على الحكومة، مشيرا إلى أن الفدرالية "مضطرة إلى الضغط على الحكومة للتجاوب مع مقترحات الشغيلة."

من جهته، اعتبر محمد يتيم، الكاتب العام للاتحاد الوطني للشغل، أن المقترحات التي قدمتها الحكومة في جلسة الحوار الاجتماعي "دون مستوى الطموحات"، مشيرا إلى أن الزيادات المقترحة لا تلبي المطالب، خاصة أن وضعية العامل تدهورت مقارنة مع السابق، وطالب بمراجعة الضريبة على الدخل .

وأرجأ يتيم اتخاذ الاتحاد الوطني للشغل أي قرار أو رد فعل إلا بعد انتهاء المفاوضات، خاصة أن هناك جولة رابعة، على حد تعبيره، لكن في المقابل أكد أن تدهور القدرة الشرائية للمواطن نقطة تحتاج إلى جواب آن، ولا يمكن إرجاء النظر فيها إلى وقت لاحق، أو برمجتها في 2011 مثلا.

وقال عبد القادر الزاير، نائب الكاتب العام للمركزية العمالية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إن الحكومة تقدمت بمقترحات تهم الجانب المادي، اعتبرها متقدمة عن مقترحات الجلسة السابقة، لكن لا تستجيب للحد الأدنى لمطالب المركزية العمالية (كدش)، موضحا أن الحكومة اقتنعت بمطالب الكونفدرالية الديمقراطية، ووعدت بمراجعة مقترحاتها وتقديم الرد قبل فاتح ماي المقبل.

وحسب بلاغ للوزارة الأولى، قررت الحكومة "رغم الظرفية الصعبة، عدم المس بالقدرة الشرائية للمواطنين بمواصلة دعم أسعار المواد النفطية والأساسية، والحفاظ على الميزانية المرصودة للاستثمار، وتوفير المناخ لخلق المزيد من فرص الشغل، وامتصاص البطالة، ومواصلة تنفيذ الالتزامات إزاء الطبقات المعوزة."

وعرضت الحكومة الزيادة في الأجر الصافي للموظفين المرتبين من السلم 1 إلى السلم 9 بمبلغ 300 إلى 459 درهما شهريا، على مرحلتين، ابتداء من فاتح يوليوز 2008، وسيتراوح معدل الزيادة في أجور هؤلاء الموظفين بين 10.4 في المائة و18 في المائة.

وسيستفيد الموظفون المرتبون في السلم 10 فما فوق، ابتداء من يناير 2009، وعلى مرحلتين، من زيادة في الأجر الصافي لا تقل عن 432 درهما، وترتفع حسب الاستفادة من التخفيض من الضريبة على الدخل الذي سينتقل من 42 في المائة إلى 40 في المائة، ثم من 40 في المائة إلى 38 في المائة، وسيكون هذا التخفيض شاملا لجميع أشطر الضريبة على الدخل.

وعرضت الحكومة رفع سقف الدخل المعفى من الضريبة على الدخل من 24 ألف درهم سنويا إلى 27 ألف درهم، ثم من 27 ألف درهم إلى 30 ألف درهم بحلول سنة 2011.
كما عرضت الزيادة في التعويضات العائلية من 150 درهما للطفل الواحد إلى 200 درهم للطفل بالنسبة للأطفال الثلاثة الأوائل، مع تعميم هذه التعويضات على العمال في القطاع الفلاحي، في إجراء يعد الأول من نوعه.

وأكد البلاغ ذاته أن الزيادات في أجور الموظفين ستكلف خزينة الدولة 10.55 ملايير درهم، وهو ما يساوي 50 في المائة من كلفة الحوار الاجتماعي للفترة الممتدة من 1996 إلى 2005، التي جاء فيها الحوار الاجتماعي لاستدراك جمود الأجور لمدة 14 سنة، بينما يأتي الحوار الاجتماعي الحالي عقب الزيادات في الأجور التي حصلت أساسا بين سنتي 2002 و2005، ثم عقب تخفيض الضريبة على الدخل المطبق سنة 2007.

وعرضت الحكومة رفع الحد الأدنى للأجور، في القطاع الخاص، بنسبة 10 في المائة.
وأضاف البلاغ أن الحكومة عرضت أيضا الزيادة في المعاشات الدنيا من 500 درهم إلى 600 درهم شهريا، علما أن 97 في المائة من المتقاعدين في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سيستفيدون من الإعفاء من الضريبة على الدخل في أفق سنة
2011 **********.
********** *

المساء

العدد : 496 الاربعاء 23 أبريل 2008

إجماع النقابات على رفض مقترحات الحكومة يهدد السلم الاجتماعي

عبد الحق بلشكر

أجمعت المركزيات النقابية المشاركة في الحوار الاجتماعي على رفض مقترحات الحكومة في الجولة الثالثة للحوار الاجتماعي، التي عقدت أول أمس بمقر الوزارة الأولى بالرباط، واعتبرت هذه المركزيات أن مقترحات الحكومة «لا ترقى إلى مستوى مطالب الشغيلة المغربية»، وأمام هذا النفق الذي وصله حوار النقابات والحكومة، والذي يهدد بانفجار الوضع الاجتماعي، فإنه لم يعد أمام الحكومة سوى تقديم مقترحات جديدة تلبي مطالب النقابات .

وقال بن جلون أندلسي، رئيس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إنه رغم أن الحكومة قدمت مقترحات مرقمة، وبجدولة زمنية محددة، فإن «مقترحاتها لا يمكن قبولها»، وأكد أندلسي أنه لا يمكن انتظار سنوات من أجل الزيادة بنسبة ضعيفة في الأجور، وقال: «الزيادات التي سيتم التفاهم بشأنها يجب أن تطبق فورا وليس على مدى سنوات بشكل تدريجي، وقد قلنا هذا للحكومة»، وتطالب نقابة الاتحاد العام للشغالين أيضا بأن تبذل الحكومة مجهودا في ما يتعلق بالترقية الداخلية للموظفين ومراجعة نسب الترقي ونظام الترقي. ووجه أندلسي انتقادا واضحا لأرباب القطاع الخاص، وخاصة القطاعات التي وصفها بـ«المنتعشة» مثل السياحة والأبناك، وقال إنهم «لم يبذلوا أي مجهود ولو نسبي» لفائدة الطبقة العاملة. وقال أندلسي إن الحكومة التزمت بتقديم مقترحات جديدة في الجولة الرابعة من الحوار والمقررة قبل أو بعد فاتح ماي المقبل .

ومن جهته، اعترف عبد القادر الزاير، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بأن ما ميز جلسة الحوار مع الحكومة أول أمس هو تقديم الحكومة لمقترحات مرقمة وبجدول زمني واضح، ولكن بعد التداول في هذه المقترحات يقول الزاير: «تبين أنها لا ترقى إلى تطلعات الطبقة العاملة«، وقال: «لقد أبلغنا الحكومة أن مقترحاتها لن تنقذ العمال والموظفين الذين يعانون من ارتفاع الأسعار، وقد التزمت الحكومة بالرد علينا قبل فاتح ماي المقبل»، وأضاف أنه على الحكومة أن «تطبق السلم المتحرك للأجور الذي يجاري السلم المتحرك للأسعار»، أما بخصوص المبالغ التي اقترحت الحكومة زيادتها فقال الزاير إنه يجب الزيادة فيها وتطبيقها بشكل فوري، وليس تدريجيا ما بين سنة 2008 و2012. وحول ما إذا كانت الكونفدرالية تستعد للتنسيق مع أي مركزية نقابية في حالة فشل الحوار واتخاذ قرار الإضراب العام، قال الزاير» :لازلنا نعمل مستقلين في قراراتنا، ونفضل أن نبقى هكذا، لأن هناك قرارات لا يمكن أن تتخذها سوى الكونفدرالية .«

أما العربي الحبشي، عضو المكتب التنفيذي للفيدرالية الديمقراطية للشغل، فأكد أن نقابته ترى أن «العرض الحكومي غير كاف لتلبية مطالب الشغيلة» و قال لـ«المساء» إن نقابته «تطالب الحكومة بالفصل بين الزيادة العامة في الأجور من جهة، وتخفيض الضريبة على الدخل من جهة ثانية»، كما تطالب بالترقية الاستثنائية لجميع موظفي القطاعات الوظيفية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المستوفين للشروط النظامية ما بين 2003 و2007. وبخصوص القطاع الخاص قال الحبشي إن الزيادة التي اقترحتها «الباطرونا» تعتبر» أضحوكة»، وقال: «الخبراء يقولون إن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص يكفي فقط للعيش لـ8 أيام، فكيف تقترح الباطرونا هذه الزيادة التي حددت في 2.5 في المائة كل سنة لتصل إلى 10 في المائة سنة 2012؟»، وذهب الحبشي إلى حد اتهام الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأنه يسعى إلى «إعادة إنتاج الفقر» من خلال المقترحات التي قدمها .

وكان فاروق شاهير، القيادي في نقابة الاتحاد المغربي للشغل، قد صرح لـ«المساء» بأن نقابته اعتبرت أن «العرض الحكومي لا يرقى إلى مستوى مطالب الشغيلة»، وأنه تم رفضه. وللإشارة فإن الحكومة كانت قد اقترحت أول أمس الزيادة في الحد الأدنى للأجر بنسبة 10 في المائة، على مدى أربع سنوات أي زيادة مبلغ 46 درهما كل سنة. كما اقترحت زيادة 50 درهما في التعويضات العائلية، وتخفيض الضريبة على الدخل بنقطتين من 42 في المائة إلى 40 في المائة في أفق 2009، و38 في المائة في أفق 2011 .